

دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد العراقي*

د. أحمد عمر الراوي

مدير مركز دراسات وبحوث الوطن العربي

المقدمة : -

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المتنوعة رغم هيمنة القطاع الاستخراجي على بقية القطاعات في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي . وقد افقد الاتجاه الشمولي للسياسات الاقتصادية السابقة كل مقومات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للانتاج . مما حول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد ريعي يعتمد على العوائد النفطية ، دون ان تتمكن هذه السياسات من خلق نمواً متوازناً في قطاعات الاقتصاد . وكان للنهج الاشتراكي في ادارة الاقتصاد العراقي وغلبة القطاع العام خلال العقود الثلاثة الماضية قد همش القطاع الخاص وعطل دوره في عملية التنمية . هذا التهميش ادى الى انحسار دور القطاع الخاص وحجم قدرته على التطوير ، لاسيما انه قطاع محدود الامكانيات والخبرات . الامر الذي غلب على نشاط هذا القطاع عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت بقدر متواضع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي نتيجة ضعف قدراتها المادية والتقنية . وقد اعتمدت على ما متاح من مواد اولية محلية كعوامل انتاج رئيسة في انشطتها لذلك نرى ان نشاط هذه المنشآت قد تركز على الصناعات الريفية والصناعات الغذائية والصناعات التراثية المعتمدة على الموروث الحضاري والثقافي للمجتمع العراقي . ولاهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الكثير من اقتصادات دول العالم الثالث ، يأتي السؤال حول قدرة هذا النوع من المنشآت في تنمية الاقتصاد العراقي والمساهمة في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لاسيما مشكلة البطالة .

* . بحث مقدم للندوة

أولاً: الأهمية الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

سعت معظم دول العالم لاسيما دول العالم الثالث الى دعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة . بكونها الاساس لعملية التنمية حيث نجد ان هناك اكثر من 3 ملايين وحدة صناعية من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند تساهم بنحو 35% من حجم المنتجات بالهند . وقد ساهمت هذه المنشآت بتوظيف نحو 17 مليون عامل ينتجون نحو 10% من اجمالي الناتج القومي الهندي . ولم يقتصر انتاجها على السلع التقليدية وانما شملت سلعاً هندسية عالية الجودة . وقد حققت هذه المنشآت هذا التقدم نتيجة الدعم الذي تقدمه الحكومة ، حيث انشأت الحكومة الهندية صندوقاً برأسمال 50 مليون دولار⁽¹⁾ . لتقديم الدعم المادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة . كما هيئة الحكومة البنى التحتية لهذه الصناعات كطرق المواصلات وشبكات المياه والطاقة .

اما في المنطقة العربية فقد غلب في السابق القطاع العام على التنظيم الاقتصادي ، فأدت السياسات الكلية في مجالات التشغيل والتسعير والادارة الى التقليل من كفاءة النشاط الاقتصادي العام والخاص على حد سواء . ورغم ذلك نجد ان نمط المشروعات الصغيرة والمتوسطة يغلب على النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية ، حيث اشار تعداد عام 1996 ان معظم المشروعات وبنسبة 98% كانت تصنف ضمن المشروعات الصغيرة في مصر وفي السعودية بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 1726 منشأة تشكل نحو 65% من اجمالي عدد المنشآت⁽²⁾ .

وتقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالمياً بدور اقتصادي هام تتكامل من خلاله مع المنشآت الكبيرة . أي انها تغذي الصناعات الكبيرة من خلال قيامها بانتاج الاف القطع على مستوى صناعة السيارات او الصناعات الالكترونية والهندسية الأخرى . كما تعد المنشآت الصغيرة الوسيلة الفعالة للانتشار الجغرافي وعصرنة المدن الجديدة . كما انها تعتمد على الموارد المحلية وتعمل على تطوير التنمية الريفية .

وعليه يمكن تأشير الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالآتي⁽³⁾ .

أ- تساهم بدور فاعل في خلق القيمة المضافة ، حيث تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 55% من القيمة المضافة باليابان ونحو 39% في شيلي .

- ب- تساهم في توظيف جزء كبير من القوى العاملة اذ وظفت نحو 34% من القوى العاملة في الولايات المتحدة الامريكية و 71% في اليابان و 50% في الفلبين .
- ج- تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجزء الاعظم من حجم المنشآت الاقتصادية اذ شكلت في المانيا نسبة 85% و 99% في شيلى و 90% في الفلبين .

ثانياً : الصناعات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها

لا يوجد تعريف متفق عليه حول تحديد المنشآت الصغيرة والمتوسطة . وان تحديد هذا المفهوم يتعلق بظروف كل دولة ويمكن تحديد اتجاهين في هذا المجال :

الاتجاه الاول : ينظر فيه الى عدد العمال الذين توظفهم المنشأة وقد اختلف التحديد من دولة لآخرى . ففي العراق تم اعتبار عدد 1-9 عامل ضمن المشروعات المتوسطة و 10-29 عامل للمشروعات المتوسطة (4) .

الاتجاه الثاني : يمثل رأس المال المستثمر في المشروع . فقد حدد البنك الدولي هذا الرأسمال بنحو 20 الف دولار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 100 الف دولار . اما في العراق فلا زال التحديد المقرر عام 1982 والبالغ بأقل من 100 الف دينار للمشروعات الصغيرة .

اما اهم مقومات نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي :-

- 1- انها لا تحتاج الى رأسمال كبير .
 - 2- في معظمها لا يحتاج الى تكنولوجيا متقدمة .
 - 3- يعتمد بعضها على كثافة عنصر العمل اكثر من رأس المال .
 - 4- انخفاض الكلف غير المباشرة .
 - 5- مرونة العمل الاداري مما يتيح لها المجال ان تتلائم مع حاجة السوق .
 - 6- وجود الاسواق لتصريف منتجاتها .
- اما المعوقات التي تواجه نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن اجمالها بالآتي :- (5)
- عدم وجود البنى التحتية اللازمة لعملها لاسيما في الدول النامية كمصادر الطاقة وطرق المواصلات .

- في حالة عدم وجود التشريعات والأطر المؤسسية لتنظيم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- يعد عدم توفر مصادر التمويل اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة من اهم معوقات تطوير المنشآت المذكورة .
- عدم وجود حماية لمنتجاتها لاسيما في ظل تحرير التجارة الدولية وخضوعها للمنافسة القوية* .
- ضعف الاشراف والرعاية من قبل المؤسسات الحكومية للصناعات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في العديد من الدول النامية ، مما لايساعدها في تطوير وتنمية قدراتها الانتاجية .

ثالثاً : واقع الصناعات الصغيرة في العراق

عرف النشاط الاقتصادي في العراق الصناعات الصغيرة منذ الخلافة العباسية حيث ازدهرت فيها هذه الصناعات التي تعتمد على الموارد المحلية كصناعة الفخار والاثاث المنزلي والصناعات الغذائية المجففة وبعض الصناعات الكيماوية كصناعة الأحبار وصناعة الزجاج والمنسوجات وغيرها .

وأستمرت هذه المنشآت مزدهرة خلال الدولة العباسية ، وتطورت لتساهم في النشاط الاقتصادي الرئيسي لتلك المرحلة من الزمن اذ لم يكن يعرف للمنشآت الكبيرة دور .

اما في الزمن الحديث ، فقد نشأة العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة من بداية القرن الماضي لاسيما في المدن الرئيسية مستفيدة من توفر المواد الخام والمدخلات المحلية في كثير من الصناعات ، وعليه يمكن تقسيم الصناعات الصغيرة في العراق الى ثلاثة أصناف هي :

أ- صناعات يدوية ، وهي تمثل أغلب الصناعات الصغيرة الحجم ويعتمد على الخيرات المحلية المكتسبة كصناعة السجاد والحياكة وصناعة المنتجات التراثية .

ب-الصناعات الغذائية ، كصناعة منتجات الألبان والمربيات والخضراوات وطحن الحبوب وجرش الحبوب الخ

ت-صناعات ميكانيكية وكيمياوية ، وتشمل صناعة بعض الادوات والمكائن الزراعية والمعدات الخاصة ببعض الحرف وقطع الغيار إضافة الى صناعة الاحبار والاصباغ .

وقد وجدت هذه الصناعات طريقها للانتشار بسبب توفر الموارد المحلية والايدي العاملة

لاسيما في الريف العراقي . وقد بلغ عدد المنشآت الصغيرة عام 1983 نحو 30565 مشروعا .

*في الهند تم تخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بانتاجها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحظر انتاجها من قبل المنشآت الكبيرة لحمايتها من المنافسة لكيانات اقتصادية كبيرة .

ورغم هذا الانتشار الا أن أنتاجها ظل محدودا وتركز في الصناعات التقليدية نتيجة لعدم وجود الدعم من قبل مؤسسات الدولة وأفتقار معظمها الى التمويل للتطوير. وتشير بيانات الجدول (1) الى حجم المشروعات الصغيرة في العراق خلال المدة (1997 - 2001) وقيمة أنتاجها السنوي :

جدول (1)

يبين المنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات 2001/1997

السنة	العدد	عدد المشتغلين بالالف	قيمة الانتاج / مليون دينار	قيمة مستلزمات الانتاج / مليون دينار
1997	31640	71.35	129.558	60.478
1998	35136	56.12	113.724	54.068
1999	29467	62.33	145.357	72.347
2000	77167	164.58	482.235	226.343
2001	69090	142.72	469.607	234.176

المصدر/ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الاحصائية للعام 2004 جدول 11/4 ص 100

مما يلاحظ من بيانات الجدول (1) التوسع الكبير في عدد المنشآت الصناعية الصغيرة لترتفع من 31.6 ألف منشأة عام 1997 الى نحو 77.1 ألف منشأة عام 2000 ثم الى 69 ألف منشأة عام 2001 ، كما أن عدد المشتغلين فيها قد أرتفع من 71.3 ألف عامل عام 1997 الى 142.7 ألف عامل 2001 ، أي بزيادة الضعف خلال خمسة أعوام فقط .

مما يشير الى أهمية المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل للعديد من القوى العاملة الشابة العاطلة على مستوى القطر . في حين لم يبلغ عدد الذين توظفهم المشروعات الكبيرة خلال نفس السنة سوى 134 ألف عامل . كما يلاحظ أن ما تحققه هذه المشروعات من قيمة مضافة تزيد عن 50% من قيمة الانتاج مما يدل على مدى نجاح هذه المشروعات من خلال ماتحققه من قيمة أنتاج مقارنة بقيمة مستلزمات الانتاج .

رابعاً : طبيعة النشاط الاقتصادي لمنشآت الصغيرة

من الطبيعي في البلدان التي لم يكن لها خط في التقدم التكنولوجي ، تكون السمة الغالبة لمنشآتها الصغيرة هي السمة الحرفية التقليدية .

لذلك نجد ان النشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة في العراق قد تركز على صناعة المواد الغذائية وخياطة الملابس وبعض الصناعات المعدنية وصناعة الادوات والالات . وان كان هناك بعض الصناعات ذات الطبيعة الحديثة كالصناعات الكهربائية وصناعة المكائن . ويشير الجدول (2) الى طبيعة النشاط للمؤسسات الصغيرة في العراق عام 2001 وحجم العاملين فيها .

جدول (2)

يبين عدد المنشآت الصغيرة حسب نوعية نشاطها عام 2001 .

نوع النشاط	عدد المنشآت	عدد العاملين فيها
التعدين والاستخراج	28	134
المواد الغذائية	6042	20025
خياطة الملابس	5043	10950
المنسوجات	1238	2603
الجلود ومنتجاتها	498	1990
المنتجات المعدنية	8870	18367
صناعة المنتجات الكيماوية	829	3581
صناعة تصليح اللوازم الكهربائية	24	75
صناعة وتصليح وسائط النقل	58	153

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - المجموعة الإحصائية للعام 2004 جدول 4 / 12 ص 101 .

رابعاً طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة

من الطبيعي في البلدان التي لم يكن لها حظ في التقدم التكنولوجي ، تكون السمة الغالبة لمنشآتها الصغيرة هي السمة الحرفية التقليدية . لذلك نجد ان النشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة

في العراق قد تركز على صناعة المواد الغذائية وخياطة الملابس وبعض الصناعات المعدنية وصناعة الادوات والالات . وان كان هناك بعض الصناعات ذات الطبيعة الحديثة كالصناعات الكهربائية وصناعة المكائن . ويشير الجدول (2) الى طبيعة النشاط للمؤسسات الصغيرة في العراق عام 2001 وحجم العاملين فيها

جدول (2)

بين عدد المنشآت الصغيرة حسب نوعية نشاطها عام 2001

نوع النشاط	عدد المنشآت	عدد العاملين فيها
التعدين والاستخراج	28	134
المواد الغذائية	6042	20025
خياطة الملابس	5043	10950
المنسوجات	1238	2603
الجلود ومنتجاتها	498	1991
المنتجات المعدنية	8870	18367
صناعة المنتجات الكيماوية	829	3581
صناعة وتصلح اللولازم الكهربائية	24	75
صناعة وتصلح وسائط النقل		153

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية للعام 2004 جدول 4/12/ص

101

حيث يلاحظ من بيانات الجدول ان أنشطة المنشآت الصغيرة تركزت في بعض الصناعات التقليدية كالصناعات المعدنية التي بلغ عددها 8870 منشأة نحو 12,8 % من مجموع المنشآت المذكورة توظف نحو 18367 عاملاً ، ثم تأتي الصناعات الغذائية التي شكلت نسبة 12,9 % من إجمالي المنشآت الصغيرة عام 2001 وبنحو 6042 منشأة وظفت 20025 عاملاً . وصناعة الملابس التي بلغ عددها نحو 5043 منشأة . وقد شكلت مجموع هذه الصناعات الثلاثة الجزء الأكبر من النشاط الصناعي للمنشآت الصغيرة والتي بلغت نسبتها نحو 28,9 % من إجمالي المنشآت الصغيرة في العام 2001 وظفت هذه الصناعات الثلاث ما مجموعه 49342 عاملاً

يمثلون بنسبة 34,6% من اجمالي الذين توظفهم المنشآت الصغيرة . وعند توزيع المنشآت الصغيرة جغرافياً، نجد ان محافظة بغداد تأتي في المقدمة حيث بلغ عددها : 1689 منشأة صغيرة ثم تأتي بعدها محافظة نينوى وبعدها بلغ 6936 منشأة ومحافظة البصرة بالمرتبة الثالثة وبعدها 6717 منشأة . وتشكل المحافظات الثلاثة نسبة 44,2% من مجموع المنشآت الصغيرة على مستوى القطر عام 2001

خامساً: المنشآت الصناعية المتوسطة

تشير معايير وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الى ان المنشآت المتوسطة هي التي توظف عدد من العمال يتراوح بين 10 . 29 عامل . وقد بلغ عدد هذه المنشآت في العراق بالعام 2002 بنحو 80 منشأة فقط توظف 1237 عاملاً بلغ قيمة انتاجها بنحو 102,721 مليون دينار خلال تلك السنة . كما تشير بيانات الجدول (3) التالي

جدول (3) يبين عدد المنشآت المتوسطة للمدة 2002/998

السنة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	قيمة مستلزمات الانتاج	قيمة الانتاج / مليون دينار
1998	163	2310	6,118	9,251
1999		2500	7,804	13,207
2000		2276	10,204	14,514
2001		2123	16,938	21,992
2002		1237	5,796	10,272

المصدر وزارة التخطيط / الاحصائية للعام 2004 جدول 14 ص 96

من الملاحظ من بيانات الجدول المذكور ان عدد المنشآت المتوسطة قد تراجع عددها من 163 منشأة في العام 1998 الى 80 منشأة عام 2002 أي انخفض الى اقل من النصف نتيجة لتصفية العديد منها وقد يكون سبب ذلك يعود الى العوامل التالية :

1. اعتمادها على مستلزمات انتاج مستوردة مرتفعة الكلفة
2. تقادم المكين والالات التي تعمل في تلك المنشآت وعدم امكانية الاحلال بسبب عدم وجود التمويل اللازم للاستثمار في تلك المنشآت

3. السوق المحدودة لمنتجات هذه المنشآت نتيجة لضعف دخول الافراد وعدم توفر القدرة الشرائية
4. عدم وجود ترابط بينها وبين المنشآت الكبرى ، حيث لم تتمكن المنشآت الكبرى من تصنيع مستلزمات انتاج الصناعات المتوسطة وايضا لم تخطط هذه المنشآت لصناعة بعض مستلزمات انتاج الصناعات الكبرى
- وعند توزيع المنشآت المتوسطة على مستوى محافظات القطر نجد ان ديالى احتلت المرتبة الاولى 16 منشأة ثم بغداد بالمرتبة الثانية بـ 15 منشأة وبابل بالمرتبة الثالثة ، 14 منشأة. اما البصرة فتأتي بالمرتبة الرابعة وبـ 12 منشأة ونيوى بـ 9 منشآت . مما يشير الى تركيز هذه المنشآت في محافظات القريبة من العاصمة بغداد لقربها من السوق لتصريف منتجاتها باسواق بغداد

سادسا: طبيعة نشاط المنشآت المتوسطة

من الملاحظ على طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشآت المتوسطة هو امتداد للنشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة . وأن المعيار الذي يميزها عنها هو في عدد العاملين فيها . حيث تشير بيانات الجدول (4) الى ان صناعة المواد الغذائية قد جاءت بالمرتبة الاولى وشكلت نحو 43 منشأة تشكل اكثر من نصف حجم المنشآت المتوسطة عام 2002 . ثم تليها صناعات المنتجات الكيماوية بنحو 13 منشأة . كما توزعت بقية المنشآت على المنتجات المعدنية وصناعة وتصليح وسائط النقل والمنتجات المعدنية . الخ ، وكما يأتي :

جدول (4)

يبين اهم الانشطة الصناعية للمنشآت المتوسطة في العراق عام 2002

نوع النشاط	عدد المنشآت %	عدد المشتغلين %
الصناعات الغذائية	43	766
صناعة المنتجات الكيماوية	13	159

124	7	صناعة وتصليح وسائط النقل
48	5	المنتجات المعدنية
34	3	المنسوجات
36	3	صناعة وتصليح المكائن
81	6	بقية الانشطة

سابعاً :- مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بالعراق .

تعد البطالة اليوم في العراق احدى اهم التحديات التي تواجه المجتمع العراقي وباتت تقلق الكثير من المختصين حول جدوى السياسات الاقتصادية التي يمكن ان تحد من هذه الظاهرة التي لها تداعيات سلبية على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وتشير التقديرات الرسمية الى ان نسبة البطالة وصلت في العام 2003 نحو 28,1% في حين تشير تقديرات اخرى الى معدلات تتجاوز هذا الرقم بكثير نتيجة شل الاقتصاد العراقي بجميع قطاعات ، بعد ان دمرت الحرب الاخيرة مقومات هذا الاقتصاد . وتوضح بيانات الجدول (5) معدلات البطالة في المجتمع العراقي في العام 2003 حسب تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي

جدول (5)

يبين معدلات البطالة بالعراق عام 2003

البيان	المجموع	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
مجموع البطالة	28,1%	30%	25,4%
الذكور	30,2%	31%	28,9%
الاناث	16,1%	22,3%	6,7%

المصدر : د. احمد عمر الراوي / نحو تفعيل الاقتصاد لامتناس ظاهرة البطالة بحث مقدم للندوة العربية حول البطالة اسبابها ومعالجتها - جامعة سعد دحلب الجزائر/ نيسان 2006.

وفي ضوء هذه التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط تصبح مسألة البطالة ظاهرة خطره يتطلب اعتماد سياسات اقتصادية لمعالجته. ومن بين اهم السياسات التي تساهم بالحد من مشكلة البطالة هو دعم وتشجيع اقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في ظل الظروف الحالية التي يعيشها المجتمع العراقي ، لما تتميز به هذه المنشآت من خصائص في قلة رأس المال اللازم اضافة الى اعتمادها على مواد محلية وانتشارها على مساحات جغرافية واسعة . وقد ساهمت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتوظيف اعداد كبيره بالعراق نسبة الى حجم نشاطها المحدود. وتشير بيانات الجدول (6) الى اعداد الايدي العاملة في تلك المنشآت مقارنة بالمنشآت الكبيرة . حيث تجد ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة

جدول (6)

يبين حجم القوى العاملة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال المدة 1999/ 2002 .

(الف عامل)

المنشآت الصغيرة	المتوسطة	المنشآت الكبيرة	السنة
56.121	2.5	109.300	1999
164.579	2.275	119.8	2000
	2.123	134.7	2001
142.724	1.237	79.4	2002

المصدر : الجهاز المركز للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الاحصائية للعام 2004 ، في الجدول الاحصائية 1/4، 7/4، 10/4 .

قد وظفت اعداد اكبر من المنشآت الكبيرة لاسيما في السنوات الاخيرة قبل الاحتلال . اذ نجد ان المنشآت الصغيرة قد وظفت 142،7 الف عامل في حين بلغ ما وظفته المنشآت الكبيرة فقط 79،4 الف عامل . وهذا دليل على ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة قادرة على خلق فرص عمل فيما اذا تم دعمها ونشرها وتطويرها لكي تساهم بعملية تنمية الاقتصاد العراقي .

ثامناً :- السياسات المطلوبة لتفعيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

- تسعى كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى تقديم الدعم والتشجيع لنشر وتعميم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة . حيث ان العالم يتجه نحو تعميم الصناعات الصغيرة المتطورة القادرة على الانتشار جغرافياً وفقاً لتوفر المواد الطبيعية والبشرية لذلك اذا ماريد تنمية الاقتصاد العراقي لابد من اعتماد برامج لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الاتي :-
- 1- اصدار التشريعات والاجراءات المؤسسية لرعاية وتوجيه هذه المنشآت لتطويرها .
 - 2- اعتماد برنامج لتمويل واقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسره تساعد على تعميم ونشر هذه المنشآت .
 - 3- وضع سياسة لحماية منتجات هذه الصناعات لاسيما في ظل الانفتاح الواسع على الاستيراد.
 - 4- افاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الضرائب والرسوم على منتجاتها ودخولها لفترات مناسبة تشجيعية .
 - 5- تدريب وتأهيل القوى العاملة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مراكز التدريب المهني العائده للدولة وبدون اجور .
 - 6- اقامة المعارض السنوية لمنتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من اجل التعريف بمنتجاتها وتوجيهها بما يحتاجه السوق المحلي والخارجي .
 - 7- توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو انتاج سلع وخدمات تتكامل مع احتياجات الصناعات الكبيرة أي خلق الترابطات الامامية والخلفية فيما بين تلك المنشآت .

المصادر

- 1- حسن القمحاوي ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند ، موقع اسلام اون لاين بشبكة الانترنت .
- 2- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الاحصائية للعام 2004 ص 101 .
- 3- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003 ص 135 .

- 4- د. ستار جبار ، معالجة مشكلة البطالة ، مجلة العرب والمستقبل ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي / العدد 8،9 أيلول 2004 ص 8 .
- 5- عصام حقي ، اهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة موقع (معاً نصنع الحياة) شبكة الانترنت .
- 6- الجهاز المركز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / المجموعة الإحصائية للعام 2004 ص 103 .
- 7- د. احمد عمر الراوي ، نحو تفعيل الاقتصاد العراقي لامتنصاص ظاهرة البطالة ، بحث مقدم للندوة العربية (البطالة أسبابها ومعالجتها) جامعة سعد دحلب / الجزائر نيسان 2006 .